مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٥:
تحولات التموضع السياسي في مشهد (رابح- رابح)

تقدير موقف

د. عمار البهادلي

تعد الانتخابات النيابية القادمة والمزمع اجراؤها في ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٥ الاستحقاق الانتخابي السادس على المستوى التشريعي بعد عام ٢٠٠٥، في ظل معطيات قد لا تكون مختلفة جذرياً عن سابقاتها من حيث شكل القانون الانتخابي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ (المعدل) وطبيعة النظام الانتخابي القائم على نموذج التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو (١/٧) وقوائم مفتوحة تتنافس في (١٨) دائرة انتخابية على اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية تتوزع فيها المقاعد النيابية على أساس النسبة والتناسب مع النفوس السكانية طبقاً للمادة (٤٩) من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

اولاً- المناخ الانتخابي:

المشهد الانتخابي المرتقب ينذر بتنافس محتدم بين (٣١) تحالفاً انتخابياً و (٤١) حزباً سياسياً و (٨٨) مرشحاً فردياً مستقلاً لتشكل ما يقارب (١٦٠) كياناً سياسياً متنافساً، ويبلغ عدد الأحزاب السياسية المنضوية داخل التحالفات (١٦٥) حزباً سياسياً، وهناك ما يقارب (٧٩٢٤) مرشحاً يتنافسون لنيل اغلب أصوات الناخبين المسجلين البالغ عددهم الكلي (٢١/٤٠٠/٠٠٠) المنتشرون في (٨٧٨٧) مركزاً انتخابياً في عموم الدوائر الانتخابية الـ(١٨).

ثانياً- المشاركة الانتخابية:

على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥)، والقوانين الانتخابية لم تحدد نسبة او عتبة معينة للمشاركة الانتخابية لتأكيد نجاح او شرعية الممارسة الانتخابية، لكن يبقى الهاجس الأكبر لدى الأحزاب والمواطن لا بل مختلف شركاء العملية الانتخابية هو (العزوف الانتخابي)، لا سيما أن بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تؤكد أن عدد الناخبين المؤهلين قانونياً هو (٢٩/١٤٨/٠٨٩) مليوناً، لكن المسجلين المحدثين لبطاقاتهم البايومترية فقط (٢١/٤٠٠/٠٠٠) وهذا يعني أن أكثر من (٧) مليوناً لن يشاركوا ابتداءً، مع هذا يمكن استخدام أحد المعايير المتبعة عالمياً في قياس نسبة المشاركة مع افتراض ثبات الأوضاع ولو بشكل نسبي، وذلك من خلال احتساب النسبة المئوية لآخر أربع ممارسات انتخابية مقسوماً على (٤) انتخابات، وبأسقاط هذه المعادلة الرياضية على المسار الانتخابي نجد أن نسبة المشاركة المتوقعة في عموم العراق هي (٤٥٪)، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن نسب المشاركة ستكون متباينة من محافظة الى آخرى، لكن تبقى نسبة الـ(٤٥٪) مقاربة

لما موجود في الأنظمة السياسية المشبعة في الديمقراطية، وهي قد تشرح وتفسر طبيعة العلاقة بين النخبة السياسية والمجتمع.

ثالثاً- التنافس الانتخابي:

يتفق فقهاء النظم الانتخابية على أن التنافس الانتخابي الجامد او المرن في ظل التعددية الحزبية هو حالة صحية، والحالة العراقية هي ليست شذوذ عن القاعدة، أذ تتبارى التحالفات والأحزاب والقوائم الفردية من أجل رسم خارطة الانتشار الجغرافي بغية أعادة تشكيل ميزان القوى الانتخابي عبر صناديق الاقتراع النيابية أملاً في ملئ المقاعد التشريعية والبالغ عددها (٣٢٩) مقعداً نيابياً موزعة في عموم الدوائر الانتخابية الـ (١٨) التي توزعت حسب الكثافة السكانية، وربما المقاربة بين محافظة بغداد الحائزة على اكبر عدد من المقاعد الانتخابية التي يبلغ نصيبها (٦٩) مقعداً انتخابياً ويتنافس فيها (٢٣٥٣) مرشحاً مما يعني أن كل مقعد انتخابي يتنافس عليه (٣٤) مرشحاً، والسماوة التي لها اقل عدد من المقاعد النيابية اذ تبلغ حصتها (٧) مقاعد انتخابية ويتنافس فيها (١٣٦) مرشحاً مما يعني أن كل مقعد انتخابي يتنافس عليه (١٩) مرشحاً، وهذه المقاربة البسيطة تؤكد حدة التنافس الانتخابي القائم على قوائم مكوناتية ذات استقطاب عمودي.

رابعاً- التموضعات السياسية:

المراقب لخريطة التحالفات والأحزاب والكيانات الفردية المستقلة يجد أن السباق الانتخابي قائم على:

١. كيانات ذات صبغة مكوناتية (شيعة، سنة، كورد، تركمان، أقليات).
٢. كيانات ذات طبيعة مناطقية (التركيز الجماهيري).
٣. كيانات ذات صبغة أيديولوجية (دينية، ليبرالية، مدنية).
٤. كيانات قائمة على الشخصانية (الزعيم او القائد).

يبدو جلياً من خلال اجراء تقاطع لبيانات التحالفات الانتخابية وطريقة التنافس والانتشار أنها تلتئم في مناطق انتخابية وسرعان ما ينفرط عقدها في مناطق انتخابية اخرى، وتتلاشى في الثالثة، وهذا يعتمد على التركيز الجماهيري وما اذا كانت الدائرة الانتخابية متجانسة او غير متجانسة وبالتالي يحدد شكل القائمة الانتخابية استراتيجية ام تحالف تكتيكي زمني.

قـد يكـون مـن الصعـب وضـع تصـورات مسـبقة عـن التموضعـات السياسـية للكيانـات الانتخابيـة فـي البرلمـان القـادم لأن ذلـك يعتمـد علـى حجـم المشـاركة الانتخابيـة فـي كل دائـرة انتخابيـة اولاً والقاسـم الانتخابـي ثانيـاً، الا ان أبجديـات النظـم الانتخابيـة تؤكـد أن نظـام التمثيـل النسبـي هـو أقـرب النظـم الانتخابيـة للعدالـة لأنـه يعطـي كل ذي حـق حقـه مـن خلال المعادلـة الرياضيـة القائمـة علـى التناسـب العـددي بمعنـى مـن يحصـل علـى (٢٠٪) مـن الاصـوات يحصـل علـى (٢٠٪) مـن المقاعـد البرلمانيـة، ويشـجع نظـام التمثيـل النسبـي علـى المشـاركة الانتخابيـة لأن سـلوك الناخـب هـو أنعـكاس للنظـام الانتخابـي كلمـا كان سـهل عـزز فـرص المشـاركة الانتخابيـة، فـضلاً عـن أن هـذا النظـام يحقـق مبـدأ (رابـح – رابـح) لأن معظـم الكيانـات السياسـية سـتحصد مقاعـد برلمانيـة وأن تفاوتـت فـي الاحجـام لكنهـا سـيكون لهـا تمثيـل نيابـي بسـبب ميكانيزمـات هـذا النظـام التـي تحتسـب معظـم الاصـوات الانتخابيـة وتقـوم بتجميعهـا للقائمـة، وهـذا مـا يضعـف مـن فـرص التنافـس الانتخابـي الصفـري الـذي يقـوم علـى فرضيـة (الفائـز يأخـذ كل شـيء، والخاسـر يتنحـى عـن كل شـيء)، كمـا أن هـذا النظـام الانتخابـي يعظـم حظـوظ التحالفـات والاحـزاب الكبيـرة فـي الفـوز بغـض النظـر عـن عـدد المقاعـد النيابيـة لكـن سـيكون هنـاك تموضـع سياسـي نيابـي داخـل البرلمـان وخارطـة أوزان نيابيـة متباينـة تمهـد الـى تشـكيل تحالفـات برلمانيـة جديـدة.